الاستغلال الذي يمارسه الاحتكاريون ؛ وتعود لتنوء تحت وطأة الاحتكار والغلاء والفقر ، وكأنها لم تقاتل ، ولم تضحي ولم تواجه التحدي الفاشي والرجعي من قبل اهل النظام المنهار ·

ثانيا : اما الخيار الثاني فيتجلى في قيام الحركة الوطنية باداء مهامها الوطنية في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، والعسكرية على الوجه الاتم ، وفي هذا المجال يمكن تحديد القضايا الملحة التي تتطلب حلا سريعا وعاجلا ، وهي :

أ ـ مصادرة الكميات المستوردة باسم التجار وبيعها بالاسواق بسعر الكلفة بالاضافة الى زيادة قيمة المجهود الحربي المقرر من الادارة المدنية ، وبحصر عملية الاستيراد للمواد الغذائية والمحروقات وغيرها من الاشياء الضرورية بمكتبها فقط بالاعتماد على علاقتها بالانظمة العربية الوطنية وعلى تحالفاتها الخارجية وعلى الدول الاشتراكية ·

ب ـ حصر مصادرة المساكن بمكتبها وتكليف امنها الشعبي بتسهيل هذه المهمة ، على ان يكون تأمين البيت اولا لمن ليس له مأوى وليس له القدرة على دفع ايجاره ؛ اي بأختصار تأمينه الى المحتاجين وذوي الشهداء بالدرجة الاولى ·

اما بالنسبة للمهجرين فيجب التعامل معهم ليس على اساس كونهم لاجئين يستحقون الشفقة وبعض الكيلوغرامات من الطحين والارز والسكر وبعض البطانيات بل يجب التعامل معهم على اساس انهم جماهير مناضلة اصابها ما اصابها من جراء موقفها الوطني الذي جابهت به التحالف الرجعي ـ الفاشي ـ الصهيوني وليس لكونها تمثل فئة معينة او طائفة معينة ، وهذا ضروري لتبقى هذه الجماهير صامدة في وجه كل المحاولات الرامية الى عزلها عن الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية ·

ج ـ اما الجانب الاخر الذي يجب ان توليه الادارة المدنية وامنها الشعبي اهتمامها يتعلق بموضوع الامن ، حيث ما زالت عصابات السرقة والنهب والاجرام تسرح وتمرح في مناطقنا لدرجة وصل الامر بعصابات السرقة الى فتح اسواق لبيع مسروقاتها «على عينك يا تاجر» في مناطقنا ـ كسوق المصيطبة ، وسوق زقاق البلاط ، معتمدة بذلك على حماية الزعيم الفلاني لها او الشخص الفلاني المقرب والمحسوب على الحركة الوطنية او على حركة المقاومة · ومعارك القنطاري التي دارت بين عناصر الامن الشعبي وبين عصابات سرقة تنتمي الى بعض التنظيمات خير دليل على ذلك ·

■■

الغاز : مافيا مستورة تمص دماء الشعب

المافيا...

بعد ضرب مصفاة الزهراني طلب الى الادارة المدنية استيراد الوقود ، وتقدم التاجر صيداني بعرض وافقت الادارة عليه وتم استيراد باخرة على اساس ١٧ ليرة للصفيحة تسليم الجية بفعل اشتداد الحاجة الى البنزين انذاك · وقد ربحت الادارة المدنية ١٥ قرشا في كل صفيحة بعد حسم اجور وربح المحطات حيث بيعت الصفيحة الواحدة بـ ١٨ ليرة ·

ولدى وصول الباخرة الثانية اتفق المستورد على تخفيض سعر التسليم الى ١٦ ليرة وزيدت اسعار النقل ٤٠ قرشا فأصبح ربح الادارة المدنية ٩٠ قرشا في الصفيحة ·

واعتبارا من التاريخ المشار اليه بدأ الاستيراد يصل دوريا وفقا للحالة الامنية واستقر السعر على ١٨ ليرة واعتبر ان الازمة قد انفرجت بنسبة كبيرة بالرغم من ان لجنة المحروقات المركزية في مكتب الادارة المدنية تعلم ان السعر الذي كانت تدفعه للتاجر مرتفع بالقياس الى قدرة المواطن الشرائية والاسعار القديمة التي كانت للبنزين ·

وبعدما تبين ان السوق اصبحت سوقا للاحتكار يمارسه المستوردون بدأت الاتصالات مع الدول التي يمكنها تصدير البنزين باسعار افضل وحتى الان ما تزال الاتصالات جارية من دون ان تحرز تقدما ·

في هذه الاثناء طلبت الادارة المدنية من مستورد اخر وهو رياض بساتنه الدخول في سوق الاستيراد الى جانب صيداني اقتناعا منها بأن هذا الامر سيخلق تنافسا مما يؤدي الى التخفيف عن كاهل المستهلك في هذه الظروف ، وكانت المفاجأة ان عقد المستوردان صيداني وبساتنة تفاقا واحدا لتسليم الصفيحة الى المستهلك بـ ١٦ ليرة فاضطرت الادارة المدنية عندها الى التعامل مع هذا الواقع الجديد بأنتظار ما ستسفر عنه الاتصالات اللاحقة ···

واضطر ايضا المجلس السياسي المركزي للاحزاب للرد على حملات التشكيك بالمسؤولين في الادارة المدنية الى تأكيد ثقته بالادارة المدنية وبرئيسه · خاصة بعد ان كانت مصادر معنية بالغاز قد كشفت ان كلفة قارورة الغاز من مكان استيرادها وحتى موقع وصولها لا يبلغ اكثر من ليرتين لبنانيتين واعطت مثالا حين قالت ان الغاز العراقي الذي يستورده « موصللي » الى البقاع، يدفع سعر الطن الواحد منه ٨ دنانير في العراق، واذا كان الدينار حوالي ٨ ليرات فمعنى ذلك ان ثمن الطن الواحد حوالي ٦٤ ليرة فقط · والطن يملأ ٨٠ قارورة كاملة ، اي ان ثمن القارورة اقل من ليرة لبنانية تضاف اليها اجور الشحن ، وهي لا تزيد عن نسبة مئة بالمئة من ثمنها بحيث تصل الى البقاع وثمنها بحدود ليرتين فقط ·

واضافت هذه المصادر ان القارورة تسلم للموزعين بمبلغ ١٥ ليرة في البقاع وهؤلاء اما ان يوزعوها ، بدورهم ، بمبلغ ٢٠ ليرة ، او ان يخفوها لبيعها في السوق السوداء ، وهم ما يتم غالبا ، بمبلغ يصل الى ٢٥ ليرة ·

ان هذه المعلومات التي اوردها المسؤول المركزي عن المحروقات والمصادر المعنية تكشف بوضوح تحول السوق الوطني الى سوق للاحتكار دون ان تعالج الادارة المدنية ازمة المحروقات معالجة صحيحة ، واكتفت بعد التفاوض مع التاجر صيداني الذي اصر على موقفه المعلن الذي يطالب فيه بتحديد سعر القارورة بـ ١٧٫٥ ليرة بقرارها الصادر بعدم السماح له بتفريغ حمولة شحنته من الغاز والعودة بها حيث اتت ·

الا ان المواطنين فوجئوا بعد ذلك بتعبئة القوارير من مصفاة الزهراني بسعر ١٧٫٥ ليرة اي بالسعر الذي حدده التاجر ·

اراء كارتر في الدفاع والخارجية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

«الإعتراف بمنظمة التحرير مشروط بإعترافها بإسرائيل»

● قد يعني فوز المرشح الديمقراطي جيمي كارتر على الرئيس فورد للرئاسة الاميركية، اشياء كثيرة للاميركيين الخارجين لتوهم من هزة « ووترغيت » وصدمة التجربة الفيتنامية ويعيشون ضائقة البطالة والتضخم ، خاصة وان الرئيس المنتخب سيملك ما لم يملكه فورد الجمهوري ·· سيطرة الحزب الديمقراطي مجددا على مجلس الشيوخ والكونغرس · ولكن على صعيد السياسة الخارجية فأن فوز كارتر لن يعني اكثر من حلول اسلوب محل اخر في التعاطي الاميركي مع القضايا العالمية ، لتحقيق ولصيانة المصالح الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الامبريالية ، ولا تنتفي به احتمالات مجابهات حامية بينها وبين طموحات القوى المناهضة لها · وبالنسبة لنا تحديدا ، فأن فوز هذا الديمقراطي الجنوبي على جيرالد فورد هو تغيير في القفاز الاميركي ، ولكنها الذراع نفسها المألوفة التي ستنازلنا وننازلها لمقاومة مشاريع تكريس الهيمنة الامبريالية الاميركية والصهيونية على الوطن العربي ·

ان الرئيس الاميركي المنتخب سينشغل داخليا في اجراء الاصلاحات الاداريةالتي وعد وتوعد بها خلال حملته الانتخابية، وفي اعادة ترتيب الاولويات ، ان كان فيما يتعلق بالانفاق الحكومي على المشاريع ، او بمعالجة مشكلة البطالة الحادة ، وغيرها مما طرحه ضمن تعرضه للسياسة الداخلية التي اتبعتها ادارةفورد خلال الحملات الانتخابية والمناقشات التلفزيونية الشهيرة · ولكنه على الصعيد الخارجي ، اذا كان سيشكل اساسا الاستمرارية المتوقعة ، الا ان الصورة التي رسمها هو نفسه خلال الاشهر الماضية التي شهدت تنافسا حادا بين الخصمين ، تؤشر الى اسلوب اكثر تشددا ، وخاصة بالنسبة للعالم العربي ولقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي ·

فنقاط الخلاف على صعيد السياسة الخارجية الاميركية ، بينه وبين الرئيس فورد ، كانت نقاط خلاف مفتعلة للاستهلاك الدعائي ، او كانت نقاط اختلاف في معرض محاولة كل منهما التباري في اظهار الولاء الاقوى للمصالح الاميركية ، والقدرة لاكبر في خدمتها على افضل وجه · وحتى في مجال الخلاف على سياسة ادارة فورد في مجال الوفاق او في مجال الانفاق الدفاعي ، فان الخلاف لم يكن اساسيا ، بل يدخل ضمن رؤيته في كيفية الافادة الاميركية القصوى من الوفاق ، وما يراه اسرافا لا يؤثر وضع حد له ، على القوة العسكرية الاميركية ·

كذلك الامر بالنسبة للعلاقات الاميركية مع العالم العربي ومع اسرائيل · وما حاول ان يظهره كارتر في تعرضه لسياسة ادارة فورد ، على انه اختلاف بين موقف ادارة الجمهوريين ، وموقف الديمقراطيين كان تباريا في اظهار الولاء لاسرائيل وانتقادا لما يراه كارتر على انه « تساهلا » غير مقبول ولا مبرر ، من ادارة فورد تجاه العرب ، ومؤشرا بذلك الى استعداد للتشدد في تعاطيه مع موقف او مواقف عربية لا تتلاءم بالحد « المطلوب » مع الادارة الاميركية ·

كارتر:التشدد تجاه العرب...

■■ مع القوة العظمى

يقول كارتر في شرح رغبته بتخفيض الانفاق الدفاعي : « اعتقد بأن هذه الجهود لتحسين الادارة ستؤدي الى تخفيض في الميزانية الدفاعية تقدر بـ ٥ ـ ٧ بلايين دولار · واود ان اضيف على اية حال ، بأن المسؤولية رقم واحد لاي رئيس ، هي ضمان امن بلادنا · وانني لن اسمح ابدا بأن يتعرض وطننا لهجوم ناجح ، او لتهديد بالهجوم او للابتزاز · وسأحافظ على قدراتنا الدفاعية لتنفيذ سياسة خارجية مشروعة » ·

وواضح من هذا الكلام ان كارتر من دعاة ولايات متحدة « عظيمة » عسكريا ، وصيانة القوة العسكرية الكفيلة بسند اهداف السياسة الامبريالية الاميركية · ولكن اذا كان يرافق موقفه هذا الرغبة في تخفيض الانفاق الدفاعي بهذه النسبة الكبيرة ، فان ذلك يعود لاقتناعه باسراف البيروقراطية في واشنطن ، واقتناعه بامكان ان يضع حدا لمثل هذا الاسراف من خلال الاصلاحات الادارية التي ينويها ، ومن دون ان يؤثر هذا التخفيض على القوة العسكرية الاميركية · ولهذا فان كارتر يدعو القيادات العسكرية الى تحسين اساليبهم الادارية وتخفيض نسبة قوات الدعم للقوات المقاتلة · وهو ايضا يدعو الى تخفيض عدد الجنرالات والاميرالات من ذوي المخصصات العالية ، وسحب بعض القوات الاميركية من القواعد العسكرية في الخارج · وفي هذه النقطة بالذات ، يقترح كارتر سحب « معظم القوات الاميركية » من كوريا الجنوبية ، وذلك بشكل تدريجي وخلال فترة خمس سنوات ·· على ان يتشاور قبل ذلك ، مع كل من طوكيو وسيول ·

والابرز في موقف كارتر من السياسة الدفاعية ـ مع التشديد بالابتعاد الذي ينشأ عادة لاراء المرشح لانتخابات الرئاسة ، عن آراء المرشح الفائز بعد تسلمه لمهامه في البيت الابيض ـ الابرز ، انه يضيف بالحديث عن احتمال استخدام الاسلحة النووية لاغراض تكتيكية محدودة · وقد دعا كمرشح ، الى تجميد مشترك ،اميركي ـ سوفياتي لكافة التجارب النووية ، ولمدة خمس سنوات ، والى وضع قيود دولية اشد على العمليات النووية والتكنولوجيا النووية ، ،لكن من دون ان يوضح